آليات التواصل في المؤسسات السجنية:

جسر نحو إعادة الإدماج

الباحث خالد البواشر
طالب باحث بسلك الدكتوراه
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس
المغرب

الملخص:

سئل غاندي مرة في إحدى المقابلات عن الشيء الأساسي في الحياة، فأجاب: "التواصل مع الآخرين"، ونحن إذ نتبنى هذا التصور الغاندي نؤكد على ضرورة التواصل في حياتنا اليومية وبكل أشكاله، وبما أن المؤسسات السجنية تشكل مجتمعا في حد ذاتها فإن الساكنة السجنية لا تخرج عن هذا التصور. فالحياة السجنية تقتضي التعايش الذي لن يتحقق إلا بالتواصل.

فالمؤسسات السجنية من حيث هي تكتل إنساني يتسم بالاختلاف والتنافر، والانسجام والتآلف أحيانا أخرى، اعتبرت عبر التاريخ انعكاسا لواقع المجتمعات فهي "مرآة المجتمع، ونحن من خلال هذا الموضوع نحاول تسليط الضوء على التواصل باعتباره آلية من آليات إعادة الإدماج لفئة مريضة اجتماعيا—إن صح القول–، على اعتبار أن التواصل سبيل من سبل معرفة الذات، ومعرفة الآخرين، ولعل السجين أحوج أنواع البشر إلى التواصل باعتبار وضعه المادي والمعنوي.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات السجنية، آليات التواصل، استراتيجيات التواصل، إعادة الإدماج.

Abstract :

Gandhi a été interrogé un jour lors d'une interview sur la chose la plus importante dans la vie, et il a répondu : « La communication avec les autres. » En adoptant cette conception ghandhienne, nous soulignons la nécessité de la communication dans notre vie quotidienne et sous toutes ses formes. Puisque les institutions pénitentiaires constituent en elles-mêmes une société, la vie en prison ne s'écarte pas de cette perception. D'où l'obligation d'une coexistence qui ne peut se réaliser que grâce à la communication.

Les institutions pénitentiaires, dans la mesure où elles constituent un assemblage humain caractérisé par la différence et la disharmonie et l'alliance à d'autres moments, ont été considérées tout au long de l'histoire comme le reflet de la réalité des sociétés, car elles sont « le miroir de la société ». Sur ce sujet, nous essayons de mettre en lumière la communication comme mécanisme de réinsertion pour un groupe socialement malade - pour ainsi dire. - Considérant que la communication est une manière de se connaître soi-même et de connaître les autres, et peut-être que le prisonnier est le type de personne le plus concerné besoin de communication, compte tenu de sa situation financière et morale.

الإطار العام للدراسة:

لقد عرف العالم في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في شتى المجالات، وكان الإنسان في خضم هذا التطور الفاعل الأساس دائما، وذلك من خلال آلياته المتطورة باستمرار، التي تمكنه من التأقلم مع متغيرات الحياة بشكل مستمر أيضا، خاصة في ظل تنامي مفهوم الرقمنة ودخول الإنسان العالم السيبيراني من أوسع أبوابه، وخير دليل على ذلك الاستعمال المفرط لمواقع الاتصال الاجتماعي، ومختلف التطبيقات، حيث أصبح الاعتيادي بالنسبة للإنسان هو اللجوء إلى مختلف التطبيقات والمواقع التي يسرت عليه عبأ قضاء أغراضه اليومية، فبضغطة زر أو إشارة أصبع يمكنه حجز تذكرة سفر دون الضرورة إلى التنقل لمكان تواجد بيع التذاكر، ناهيك عن القيام بمختلف الحاجيات اليومية التي يمكن للإنسان قضاءها وهو جالس على أريكته يتابع برنامجه المفضل في أي وقت شاء، وقس على ذلك. إلا أنه رغم ما تقدمه لنا التقنية والرقمنة من تيسير للحياة وتقريب للمعلومة وتعميم للفائدة، إلا أن نظرة متفحصة لواقعنا اليوم تجعلنا ندرك الجانب المظلم لهذا التطور المخيف، والذي يأتي على رأس نتائجه ابتعادنا عن كل ما هو قيمي وروحي.

إذا كان الفكر الديكارتي يتأسس على أن التفكير أساس الوجود، فإن الحياة تقوم على التواصل، حيث جاز لنا الاقتباس وأصبح من الممكن القول "أنا أتواصل، أنا موجود"، خاصة مع الطفرة النوعية التي عرفها مجال التواصل في جميع مستوياته وآلياته.

إن الحديث عن التحولات الرقمية وأثرها على الحياة اليومية، يجعلنا كباحثين ومهتمين في المجال، نتساءل عن غائية هذا التحول، وأثره الثنائي القطب على حياة الفرد والجماعة، على الفرد في إطار أنشطته الفردية الاعتيادية والرسمية، وعن الجماعة من خلال تحديد المسؤوليات والعلائق. إذن إذا كان لهذا التطور أي تأثير إيجابي أو سلبي، فما نصيب الأشخاص الذين يعيشون الإقصاء أو التهميش من هذا التطور؟ وما نصيب الأشخاص الذين يعيشون في عزلة عن هذا التطور بفعل الفقر أو البعد الجغرافي أو الجهل بنوعيه العام والخاص؟ وما نصيب فئة عريضة من المجتمع تقبع خلف أسوار السجون في غياب تام عن هذه التحولات الرقمية التي يشهدها العالم يوميا؟ فمنهم من يقضي ربع أو نصف عمره رهن الاعتقال في عزلة تامة عن العالم الرقمي، وبعد انقضاء فترة محكوميته يجد نفسه في عالم لا يستطيع فك رموزه، لأن إمكانات فهمه لما يجري في الحياة تصبح عاجزة عن فك رموز الحياة الجديدة. إذن ما هي حدود التواصل داخل الفضاءات المغلقة (المؤسسات السجنية)؟ وما هي تأثيراته على السجين؟ وهل يساهم التواصل في إعادة إدماجه داخل المجتمع؟

1-المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم المكونات التي تؤسس لمفهوم التواصل داخل السجن، ودعوة للتفكير في تطوير آليات التواصل والتخاطب وفتح المجال أكثر للسجناء للتواصل مع العالم الخارجي، فالدراسة تحاول تسليط الضوء على مفهوم التواصل داخل الوسط السجني، من خلال التركيز على الجهود المبذولة من طرف القطاع الوصي (المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج)، وللجواب أيضا عن بعض الأسئلة من قبيل:

- هل جميع السجناء يمتلكون تصورا صحيحا حول مفهوم التواصل؟
- كيف يتحقق التواصل داخل فضاء مغلق يجمع بين شرائح مجتمعية طابعها الرئيس هو الاختلاف في الفكر والسلوك؟
- إلى أي مدى ستتمكن المندوبية العامة لإدارة السجون من خلال استراتيجيتها التي تروم الإصلاح وإعادة الإدماج تقويم سلوك السجناء من خلال مفهوم التواصل الذي يشكل العمود الفقري للعملية الإدماجية برمتها؟
- هل جميع السجناء يتجاوبون مع آليات التواصل التي وفرتها المندوبية العامة لإدارة السجون؟ وإلى أي مدى استطاعت هذه الآليات تحقيق نتائج إيجابية على مستوى تواصل السجناء أفقيا وعموديا؟

يثير الموضوع أيضا إشكالية رئيسية تتمثل فيما مدى مساهمة المؤسسات السجنية في إعادة إدماج السجناء من خلال آليات التواصل؟ ومحاولة الجواب عن الكيفية التي يتم بها التعامل مع هذا المعطى كآلية من آليات إعادة الإدماج، وإلى أي مدى تمكنت

المؤسسات السجنية من تحقيق تواصل فعال مع السجناء في ظل وجود عوائق كالاكتضاض، والبنية التحتية لبعض المؤسسات السجينة، وضعف الموارد البشرية والتأطير؟ وبالتالي الوقوف على النتائج التي من خلالها سنتمكن من تقييم عملية التواصل مع البحث عن سبل تطويره.

2-أهداف الدراسة:

بناء على ضوء الإشكالية المطروحة يمكننا الحديث عن أهداف الدراسة التي تسعى إلى تسليط الضوء على مجتمع السجن باعتباره بنية اجتماعية تمتلك من المقومات ما يجعلنا نخضعها للفحص والتدقيق، خاصة وأن الفئة التي يتشكل منها هذا المجتمع هي فئة جانحة وتحتاج إلى تعديل وتقويم سلوكي ونفسي، وذلك بإخضاعها لبرامج التأهيل لإعادة الإدماج في إطار يحترم مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن السجني، مع الحرص الشديد على الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية القائمة على احترام حقوق الإنسان، وبما أن السجين يظل إنسانا تهدف هذه الدراسة إلى بحث واقع عملية تأهيل السجناء من خلال الوقوف على آليات تدبير زمن الاعتقال والتي يأتي على رأسها التواصل باعتباره حلقة وصل مهمة تربط بين السجين موضوع العلاج والمؤسسة السجنية باعتبارها الطرف المعالج بكل مكوناتها، من خلال التوفيق بين مقاربتين أساسيتين هما المقاربة الأمنية والإدماجية.

واعتبارا لما سبق تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. التعريف بمجتمع السجن من خلال تسليط الضوء على دور الاتصال المؤسسي لمؤسسة السجن الأمني والإدماجي في التعامل مع الساكنة السجنية.
2. تركيز الاهتمام على فلسفة إعادة الإدماج بمؤسسات السجون، في إطار تحفيز الباحثين والدارسين للقيام بأبحاث في هذا المجال من أجل قياس نجاح أو عدم نجاح سياسة إعادة الإدماج بالمؤسسات السجنية، بالنظر إلى الآليات والوسائل المرصودة في هذه الفضاءات المغلقة.
3. فتح المجال للاهتمام بالتواصل كظاهرة إنسانية تطبع مجتمع السجن باعتباره تجمع إنساني يقتضي بالضرورة وجود علاقات تواصلية بين أطرافه، وللتساؤل عن طبيعة هذا التواصل وحدود مساهمته في برامج التأهيل لإعادة الإدماج.
4. اعتبار هذه الدراسة بمثابة انطلاقة لبحوث علمية وأكاديمية في الموضوع.
5. البحث في كيفية تطوير أساليب التواصل داخل المؤسسات السجنية من خلال توظيف التقنيات الحديثة في التواصل كالأنترنيت، للاستفادة من مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي في التواصل مع العالم الخارجي مع أخذ الاحتياطات الأمنية التي يستوجبها الوضع، وعدم الاقتصار على الهاتف الثابت والمراسلات الورقية.
6. تقديم بعض الاقتراحات بعد عرض النتائج، حتى تكون مساهمة في تنوير البحث العلمي والعمل الميداني فيما يتعلق بمفهوم تدبير زمن الاعتقال من خلال التركيز على آلية التواصل كوسيلة لإعادة الإدماج، والرامي إلى الرقي بمجتمع السجن من أجل إدماج فعلي للسجناء.

3-أهمية الدراسة:

عرفت المؤسسات السجنية في السنوات الأخيرة قفزة نوعية من حيث الاهتمام بالساكنة السجنية، وذلك بما توفره هذه المؤسسات من خدمات اجتماعية وتربوية وثقافية لفائدة نزلائها، بهدف تقويم سلوكها وإعادة إدماجها مرة ثانية ضمن المجتمع.

لم تعد المؤسسات السجنية تلك الفضاءات المغلقة، وذلك بفضل سياسة الانفتاح التي نهجتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في إطار تنفيذ مقتضيات المرسوم رقم 2.08.772 بتاريخ 25 جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، و قرار المندوب العام رقم 1524.09الصادر في نفس

التاريخ بتحديد اختصاصات وتنظيم أقسام ومصالح المديريات المركزية التابعة لها، حيث يهدف هذا التنظيم الهيكلي الجديد إلى تجسيد التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس التي وجهها للمندوب العام بمناسبة تعيينه على رأس المندوبية العامة إدارة السجون وإعادة الإدماج، والتي ركز خلالها جلالته على ضرورة:

- توفير الانضباط والأمن داخل المؤسسات السجنية؛
- صيانة حقوق النزلاء والحفاظ على كرامتهم؛
- النهوض بوضعية المؤسسات السجنية وتأهيلها؛
- اعتماد تدبير احترافي دقيق وصارم للعمل بالمؤسسات السجنية؛
- تحديث وتطوير العمل بالمؤسسات السجنية بما يمكن من توفير الظروف الملائمة لتحقيق إدماج فعلي وتأهيل حقيقي للنزلاء بعد الإفراج عنهم.

إن بلوغ تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى –طبعا–دون تكريس مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن السجني، والتواصل الفعال مع محيطيها الداخلي والخارجي.

وفي هذا الإطار أخذت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على عاتقها أولوية أنسنة ظروف الاعتقال على جميع المستويات (التغذية، الصحة، برامج إعادة الإدماج، ...)، دون أن تغفل الجانب التواصلي لما له من أهمية في خلق جسور التواصل بين الساكنة السجنية والإدارة من جهة، والسجناء وذويهم من جهة ثانية، والسجناء والمجتمع المدني من جهة أخرى، حيث تم السعي إلى فتح قنوات للتواصل مع هذه الفئة من المجتمع من خلال وضع استراتيجية تم استلهامها من الخطاب الملكي السامي[1]:" وإن ما نوليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية ..."، وفي نفس التوجه عملت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على خلق ورشات للتكوين المهني والحرفي، إضافة إلى أقسام التعليم بنوعيه (النظامي و غير النظامي)، ومحو الأمية، مع وضع برامج الأنشطة الثقافية والرياضية على مدار السنة، هذا التوجه الذي يهدف إلى تكوين السجناء كل حسب رغبته، كنوع من التعويض عن الفشل الذي قادهم إلى ارتكاب سلوكيات مخالفة للقانون من أهم نتائجها الحرمان من الحرية.

ولما أصبحت المؤسسات السجنية والصورة هاته، وجب علينا كباحثين التساؤل حول قيمة التواصل، والتفكير في كيفية استغلال هذه القيمة بما يساهم في عمل المؤسسات السجنية في تحسين أوضاع السجناء والخروج بهم من براثن الضياع، إلى حضن المجتمع والانخراط فيه من جديد، كمواطن صالح لنفسه وأسرته وبلده.

لقد سبقت الإشارة إلى كون القطاع الوصي استند في خطته الإدماجية على آليات للتواصل تخص الساكنة السجنية داخل المؤسسات السجنية وخارجها المؤطرة ببرامج التأهيل، والرامية إلى إعادة إدماج السجناء، ما يقودنا بطبيعة الموضوع إلى التساؤلات التالية:

1) هل جميع نزلاء المؤسسات السجنية تستفيد من آليات التواصل الهادفة إلى التأهيل لإعادة الإدماج، خاصة وأن عدد السجناء الاحتياطيين بالمؤسسات السجنية يتجاوز41%[2]؟
2) كيف يتحقق التواصل في ظل تنامي ظاهرة الاكتظاظ، وضعف البنية التحتية للمؤسسات السجينة، وقلة الموارد البشرية؟
3) هل يمكن اعتبار ظاهرة العود تعبيرا عن إخفاق المؤسسات السجنية في خلق جسور التواصل بينها وبين السجناء مما يعيق نجاح برامج التأهيل لإعادة إدماج السجناء؟
4) البحث في إمكانية تطوير آليات التواصل داخل المؤسسات السجنية من خلال الانفتاح على التقنيات الحديثة للتواصل، واستغلال مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي لتحقيق أكبر قدر من الاتصال والتواصل بين السجناء والعالم الخارجي.

5) كيف يمكننا من خلال التواصل تعديل بعض السلوكات المنحرفة داخل المؤسسات السجنية، كالعنف غير المبرر، الاعتداء على النفس أو الغير، الاعتداءات الجنسية، محاولات الانتحار، ...؟

3-الدراسات السابقة:

إن السجون عبر التاريخ تعكس واقع المجتمعات فهي "مرآة المجتمع فعلى ضوء ما تضمه من المعتقلين ومن مختلف الجرائم المحكوم عليهم من أجلها تعرف أحوال المجتمع وأنواع الأمراض والجرائم التي تفتك به، فهي بمثابة ميزان حرارة المجتمع ومقياس مرضه وعافيته"[3] وهو ما جعلها تحظى باهتمام الباحثين والدارسين، لما تشكله من مجال خصب يغري بالبحث والدراسة.

إن السجون باعتبار وضعها المادي وبما تشكله من صورة مصغرة للمجتمع، أصبح من الضروري وضعها تحت مجهر البحث والتتبع، ولذلك شكلت السجون موضوع دراسات سابقة منها ما هو قانوني صرف ومنها ما هو اجتماعي سوسيولوجي، ومنها ما هو سيكولوجي يبحث في نفسية السجين وسلوكه، ومنها ما هو تاريخي كرونولوجي، لكن هذا لا يعني أن هذه الدراسات قد ألمت بكل الجوانب المتعلقة بالسجون، بل نجد أنها قد أغفلت جوانب أخرى –في اعتقادي الخاص- أكثر أهمية كموضوع التواصل، مما جعلها تتوزع في صور مختلفة يمكن تصنيف البحوث فيها حسب الدكتور عبد الله عبد الغني غانم إلى الاتجاهات التالية:[4]

- بحوث عن الآثار الجانبية للسجن ركزت أساسا على آثار الإيداع بالسجن على الحالة الصحية، والصحة العقلية، مثل دراسة نيجل ووكر تحت عنوان: "الآثار الجانبية لعقوبة السجن".
- بحوث ركزت على تفسير دور السجن وآثاره على النزلاء، وحاولت التنظير لهذه الآثار مثل دراسة "جيفري ألبرت"، ودراسة "تشالز توماس" عن تطبيق نظرية الإذعان على مؤسسات الأحداث المنحرفين.
- بحوث ركزت أساسا على أثر الإيداع بالسجن لمدة طويلة، وأثر ذلك على حجم الجريمة مثل دراسة "دونالد لويس"، والتي وضح فيها المزايا والمنافع المتضمنة في الأحكام الطويلة، واعتبرها رادعا لكل أنواع الجرائم.
- بحوث ركزت على التنظيم الداخلي للسجن أو التنظيم الاجتماعي، بحث ركزت على السجن كمجتمع له تنظيم اجتماعي محدد متميز، مثل دراسات "أدوين سودرلاند وكريسي" في كتابهما "علم الإجرام"، ودراسة "دافيد بوتمان" تحت عنوان: "السياق الاجتماعي للمؤسسات الإصلاحية"، وكذلك دراسة "لينكولن فيري" عن البناء الرسمي للنزلاء في مواجهة إدارة السجن والأهداف العلاجية للمؤسسات الإصلاحية.
- بحوث ركزت على الآثار النفسية للإيداع بالسجون ومن هذه الدراسات دراسة "باميلا تايلور" عن الاضطرابات العقلية بين المحكومين مدى الحياة بسجون لندن.
- دراسات وبحوث تركز على جوانب محددة من الآثار الاجتماعية للإيداع، مثل بحث "جريشام سكس" تحت عنوان: "آلام السجن، ودراسة "دوني سي جيبسون" تحت عنوان: "السجن والتغير الاجتماعي للسجون"، ودراسة "جورج شيرمان" عن "الصراع الاجتماعي في السجن".

دراسة الحالة تتناول موضوع السجون –في تقديري الخاص- من زاوية لم يسبق التطرق إليها في دراسات سابقة، حيث سأحاول من خلالها تسليط الضوء على مفهوم التواصل باعتباره آلية واستراتيجية اعتمدتها المندوبية العامة لإدارة السجون لتحقيق إعادة الإدماج لفئة مريضة اجتماعيا-إن صح القول-، على اعتبار أن التواصل سبيل من سبل معرفة الذات، ومعرفة الآخرين، ولعل السجين أحوج أنواع البشر إلى التواصل باعتبار وضعه المادي والمعنوي، وللتساؤل أيضا حول الكيفية التي يتم بها التواصل داخل فضاء السجن مع تحديد أنواعه وآثاره، والوقوف على مساهمته في تدبير زمن الاعتقال من خلال رصد شامل لبرامج إعادة التأهيل التي تقوم في أساسها على التواصل الجيد لتحقيق الأهداف المطلوبة.

أما فيما يخص الدراسات العربية السابقة فهي على كثرتها تتمايز فيما بينها من حيث المواضيع المتناولة، وحسب العينات المعتمدة في الدراسة، إلا أن أغلب هذه الدراسات لم تتطرق لموضوع التواصل كآلية من آليات تدبير زمن الاعتقال لإعادة إدماج السجناء، وإنما اقتصرت على تناول موضوع السجون من الناحية القانونية، والاجتماعية، أو النفسية، ومن بين هذه الدراسات نجد على سبيل المثال لا الحصر:

-دراسة للباحث نايل جزاء الرشيدي، مدى فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود إلى الجريمة-دراسة ميدانية على السجناء في سجون منطقة حائل، منشورات جامعة مؤتة، السعودية، الطبعة الأولى، 2010، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود إلى الجريمة لدى السجناء في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية.

-دة. ذكرى محمد أحمد إبراهيم، فعالية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزيلات-دراسة حالة دار التائبات، منشورات كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، طبعة 2017، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح فاعلية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزيلات. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع ظاهرة الجرائم النسائية في المجتمع السوداني، كما اعتمدت المنهج الإحصائي لتحليل البيانات والمعلومات عبر الدراسة الميدانية. خلصت الدراسة إلى أهمية دور الإصلاح الاجتماعي في إعادة إدماج وتقويم سلوك النزيلات.

-أطروحة دكتوراه بعنوان: "شرعية التأديب داخل المؤسسات السجنية بين المواثيق الدولية وخصوصية المادة، يونس الصالحي، جامعة محمد الخامس الرباط فبراير 2020، حيث حاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على شرعية المجالس التأديبية في المؤسسات السجنية والضمانات الكفيلة بحفض حقوق السجناء أمام المجالس التأديبية.

-أطروحة للدكتور مصطفى شريك، نظام السجون في الجزائر: نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء، جامعة عنابة، الجزائر، 2011/2010، تبحث هذه الدراسة في أهمية الأدوار التي تلعبها مؤسسات السجون في تنميط السلوكات لدى السجناء، وتغيير أسلوب التفكير لديهم، مع الحرص على تطبيق أساليب التكفل الفعلية، حيث تهدف الدراسة إلى بحث واقع عملية التكفل وتأهيل السجناء وفق السياسة الجنائية المتبعة في الجزائر، من خلال أخذ وجهات نظر بعض السجناء السابقين الذين كانوا نزلاء بالمؤسسات السجنية.

في إطار البحث عن الدراسات السابقة تبين أن جلها تناولت موضوع السجون من الناحية القانونية أو الاجتماعية، ومن هذا المنطلق ارتأيت أن أتناول الموضوع من زاوية أخرى لا تقل أهمية عن غيرها، وهو موضوع التواصل، للجواب عن السؤال المحوري: كيف يمكننا تدبير زمن الاعتقال من خلال برامج تواصلية تأهيلية هدفها إعادة الإدماج والحد من العود والجريمة؟

4-منهجية البحث:

إن الأمانة العلمية تقتضي منا كباحثين أن نكون موضوعيين في اختيار منهج الدراسة، وتقيدا بهذا المعطى، والتزاما بموضوع الأطروحة الذي يسعى إلى التعريف بالتواصل كآلية من آليات إعادة إدماج السجناء، كان لزاما علينا اختيار المنهج الوصفي التحليلي، لأننا عند دراسة التواصل وتأثيره النفسي السلوكي والاجتماعي على السجين وعلاقة ذلك بإعادة إدماجه، سنكون بذلك أمام "**دراسة حالة**"، وهو حسب منير محمد حجاب "اختيار عدد محدود من الحالات أو المفردات الممثلة لمجتمع البحث و دراستها دراسة شاملة متعمقة في محاولة لفهم ووصف كل حالة على حدة و تحليل العوامل و القوى الداخلة في كل منها و العلاقات بينهما ومدى الترابط بين هذه العوامل، وذلك بهدف التعرف على الخصائص المشتركة بين هذه الحالات و الخصائص التي تنفرد بها أو تميز مفردة أو حالة واحدة بين عدد محدود من الحالات كما أنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بفرد أو مؤسسة أو نظام اجتماعي و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد

الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المدروسة و المتشابهة"[5]. معتمدين في ذلك على خطوات دراسة حالة كما حددها الدكتور محمد شلبي في كتابه "المنهجية في التحليل السياسي"، والتي أجملها في أربع خطوات هي كالتالي:[6]

– الخطوة الأولى: تبدأ بتحديد المشكلة ووحدة التحليل التي قد تكون فردا أو جماعة أو منظمة سياسية (حزب، تجمع، برلمان...إلخ.

–الخطوة الثانية: طرح تساؤلات بشأن تلك المشكلة أو صياغة فروض في حالة دراسة وصفية والأهداف المراد الوصول إليها.

–الخطوة الثالثة: جمع البيانات بواسطة إحدى أدوات جمع البيانات.

–الخطوة الرابعة: تصنيف، ترميز، تفريع البيانات ثم عرضها وتحليلها وتفسيرها أو التوقف عند مرحلة التحليل فقط إذا لم يكن هناك فروض في الدراسة.

وعليه سنعتمد في هذه الدراسة منهجا استقرائيا لأهم النتائج المتوصل إليها للوقوف على تأكيد الفرضية مشكلة الدراسة أو نفيها.

مقدمة:

تُعتبر المؤسسات السجنية جزءًا أساسيًا من نظام العدالة الجنائية في أي مجتمع، حيث تقوم بدور هام في تصحيح السلوك والحفاظ على الأمن العام. ولكنها تُواجه تحديات كبيرة تتعلق بالإدارة الفعّالة وضمان حقوق السجناء والتواصل الفعّال مع مختلف الجهات المعنية. يعد التواصل داخل المؤسسات السجنية عنصرًا حاسمًا لتحقيق الأهداف الأساسية لهذه المؤسسات، وهو ما يتطلب تطوير آليات فعّالة للتفاعل والتواصل بين السجناء والإدارة والمجتمع.

لم تعد المؤسسات السجنية تلك الفضاءات المنغلقة، وذلك بفضل سياسة الانفتاح التي نهجتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في إطار تنفيذ مقتضيات المرسوم رقم 2.08.772 بتاريخ 25 جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، و قرار المندوب العام رقم 1524.09الصادر في نفس التاريخ بتحديد اختصاصات وتنظيم أقسام ومصالح المديريات المركزية التابعة لها، حيث يهدف هذا التنظيم الهيكلي الجديد إلى تجسيد التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس التي وجهها للمندوب العام بمناسبة تعيينه على رأس المندوبية العامة إدارة السجون وإعادة الإدماج، والتي ركز خلالها جلالته على ضرورة:

- توفير الانضباط والأمن داخل المؤسسات السجنية؛
- صيانة حقوق النزلاء والحفاظ على كرامتهم؛
- النهوض بوضعية المؤسسات السجنية وتأهيلها؛
- اعتماد تدبير احترافي دقيق وصارم للعمل بالمؤسسات السجنية؛
- تحديث وتطوير العمل بالمؤسسات السجنية بما يمكن من توفير الظروف الملائمة لتحقيق إدماج فعلي وتأهيل حقيقي للنزلاء بعد الإفراج عنهم.

إن بلوغ تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى –طبعا–دون تكريس مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن السجني، والتواصل الفعال مع محيطيها الداخلي والخارجي.

وفي هذا الإطار أخذت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على عاتقها أولوية أنسنة ظروف الاعتقال على جميع المستويات (التغذية، الصحة، برامج إعادة الإدماج، ...)، دون أن تغفل الجانب التواصلي لما له من أهمية في خلق جسور التواصل بين الساكنة السجنية والإدارة من جهة، والسجناء وذويهم من جهة ثانية، والسجناء والمجتمع المدني من جهة أخرى، حيث تم السعي إلى فتح قنوات للتواصل مع هذه الفئة من المجتمع من خلال وضع استراتيجية تم استلهامها من الخطاب الملكي السامي :" وإن ما نوليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية ..."، وذلك عن طريق:

1- خلق **قنوات بث إذاعية** من تنشيط السجناء أنفسهم (إذاعة إدماج).

2- **الجامعات الخريفية والصفية**، والتي تعتبر مجالا لالتقاء مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان والتربية والثقافة والإبداع.

3-**الإصدارات الثقافية** :

- مجلة "إدماج"؛
- مجلة "دفاتر السجين"؛

4 -**دليل السجين**: دليل عملي يركز على واجبات وحقوق السجناء، يتم تسليم نسخة منهل كل سجين وافد، لمعرفتها بغية تسهيل عملية التواصل بينه وبين المؤسسة من جهة، وبين باقي السجناء من جهة أخرى، ولتحقيق الغاية من هذا الدليل فقد تم إصداره بخمس لغات: العربية، الأمازيغية، الفرنسية، الإنجليزية، والإسبانية؛

5- **برنامج مصالحة** : يسعى هذا البرنامج إلى تكريس مفهوم خطاب التسامح، ومكافحة التطرف الديني والسلوكي؛

6- **برنامج كفاية** : يدخل ضمن استراتيجية المندوبية العامة الهادفة إلى الرقي بالمنتوج الفني والإبداعي لدى السجناء الموهوبين، حيث يعمل هذا البرنامج على إبراز المواهب الفنية والثقافية وصقلها وتأطيرها؛

7-**برنامج مصارحة**: يندرج ضمن جيل جديد من البرامج التأهيلية المخصصة لمختلف الفئات السجنية، مبرزا أن هذا البرنامج تم إعداده خلال السنة الجارية (2023) بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني التي تشتغل في المؤسسات السجنية والبالغ عددها حوالي أربع عشرة جمعية، بالإضافة إلى قطاعات مؤسساتية مهتمة بالموضوع. يروم هذا البرنامج إرساء آلية داعمة في التعاطي مع ظاهرة العود في إطار الاختصاصات المنوطة بالمندوبية، ويستهدف فئة من السجناء تم انتقاؤهم اعتمادا على جملة من المحددات قاسمها المشترك حالة العود المسجلة لديهم. وسيستفيد من هذا البرنامج في مرحلته التجريبية حوالي أربعين (40) سجينا من النزلاء الأحداث من خلال اعتماد نظام الوحدات. ويتأسس هذا البرنامج على المصارحة مع الذات من خلال ثلاثة مرتكزات أساسية هي "الاعتراف" بالأخطاء المرتكبة، و"الاعتذار" للمجتمع والأسرة والضحايا والقوانين التي تم خرقها، وكذا "الالتزام" بعدم العودة إلى الجريمة.

8-**المجلة السنوية** التي تصدرها المندوبية العامة لإدارة السجون، والتي تجمع بين دفتيها مجموع الأنشطة الثقافية والفنية التي تم إنجازها خلال سنة كاملة، تحت اسم "تقرير الأنشطة السنوية."

بالإضافة إلى هذه الورشات الكبرى التي تهدف من خلالها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج خلق قنوات للتواصل مع السجناء ومختلف الفاعلين في القطاع السجني، نجد هناك آليات أخرى للتواصل على مستوى المؤسسات السجنية، يمكن إجمالها فيما يلي :

1- **مصالح العمل الاجتماعي بالمؤسسات السجنية**: هذه المصالح تعتبر همزة الوصل بين السجناء والإدارة، عن طريق الاهتمام بمراسلات السجناء وتوجيهها إلى وجهاتها الصحيحة وإبلاغ السجناء بمآل هذه المراسلات والنتائج التي آلت إليها، إضافة إلى تنظيم مختلف الأنشطة الاجتماعية، الثقافية والرياضية.

2- **مصالح الاستقبال والتوجيه** : تعمل هذه المصلحة على استقبال السجناء وقت إيداعهم بالمؤسسة، بغية تصنيفهم بناء على مجموعة من المعطيات (نفسية، صحية، اجتماعية، جنائية)؛

3-**الهاتف الثابت** : يعتبر صلة وصل بين السجين وعائلته، وفق برنامج يأخذ بعين الاعتبار معايير معينة تحدد يوم الاتصال ومدته؛ ومنذ 2016 اعتمدت المندوبية العامة نظام "فونيو" بتعاون مع الشركة الإماراتية الرائدة في مجال الاتصالات الهاتفية، وذلك في إطار تعزيز أنسنة المؤسسات السجنية، وترسيخ حقوق النزلاء التي لا تسلبهم إياها الأحكام القضائية، وانسجاما مع التوجه الجديد الذي تمضي فيه المندوبية العامة الرامي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من تواصل الساكنة السجنية مع العالم الخارجي.

4- **صناديق الشكايات** : هي صناديق موضوعة رهن إشارة السجناء لتوجيه شكاياتهم سواء للمؤسسة السجنية نفسها، أو لمصلحة الشكايات بالإدارة المركزية، أو للجهات القضائية أو الحقوقية، ...

5-**الزيارة المباشرة** : بكل مؤسسة سجنية تخصص قاعة للزيارة المباشرة، يتم على مستواها تواصل السجناء مع ذويهم بشكل مباشر، وفق جدولة معينة؛

6- **المقابلات**: في إطار سياسة القرب التي تعتمدها إدارة المؤسسة السجينة لتحقيق تواصل فعال وحقيقي، يقوم مدير المؤسسة بإجراء مقابلات فردية مع السجناء، للاستماع إليهم وإيجاد حلول لمشاكلهم سواء تعلق الأمر بظروف اعتقالهم وما يرتبط بها من مشاكل الصحة والتغذية إلى غير ذلك، أو ما يتعلق بقضاياهم ومشاكلهم خارج المؤسسة.

كما تعتبر الزيارات التي تقوم بها الهيئات القنصلية والديبلوماسية، وزيارات اللجن الإقليمية وفعاليات المجتمع المدني، ولجن حقوق الإنسان، وجها آخر من أوجه التواصل التي تتحقق على مستوى المؤسسات السجنية، في إطار التتبع والمراقبة والتواصل في إطار تصحيح الأوضاع وحل المشاكل.

المحور الأول: التواصل لغة واصطلاحا:

لا شك أننا حين نلتقي نتبادل حوارا، ليس بالضرورة أن يكون هذا الحوار كلاما، فقد تكفي النظرات أحيانا ...، فالإنسان في تواصله اليومي لا يعتمد على الكلام فقط، بل باستطاعته أن ينجز عمليات تواصلية معقدة سواء أدرك ذلك أو لم يدرك، فحاجة الإنسان إلى التواصل بحكم طبيعته وتكوينه، كحاجته إلى الماء والهواء.

إن هذه القيمة الإنسانية التي يحتلها التواصل جعلته يتصدر اهتمامات الباحثين والدارسين لاستشراف آفاقه وتحديد ماهيته وأركانه، إذن كيف يتحدد مفهوم التواصل؟

1-1: لغة :

وصل: وصلت الشيء وصلا وصلة، والوصل ضد الهجران. ابن سيده: الوصل خلاف الفصل. وصل الشيء بالشيء يصله وصلا وصلة ووصلة، الأخيرة عن ابن جني، قال: لا أدري أمطرد هو أم غير مطرد؟ قال: وأظنه مطردا، كأنهم يجعلون الضمة مشعرة بأن المحذوف إنما هي الفاء التي هي الواو، وقال أبو علي: الضمة في الصلة ضمة الواو المحذوفة من الوصلة، والحذف والنقل في الضمة شاذ كشذوذ حذف الواو في يجد، ووصله كلاهما: لأمه، وفي التنزيل العزيز: "ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون"، أي وصلنا ذكر الأنبياء وأقاصيص من مضى بعضها ببعض لعلهم يعتبرون، واتصل الشيء بالشيء: لم ينقطع. فالتواصل هو الاقتران والاتصال والصلة والترابط والالتئام والجمع والإبلاغ والانتهاء والإعلام، ويعني إنشاء علاقة ترابط وإرسال وتبادل، تواصل الصديقان: أي، واصل أحدهما الآخر في اتفاق ووئام، وتواصل الحديث حول المائدة: أي توالى، وتواصلت الأشياء، أي تتابعت ولم تنقطع.

2-1: اصطلاحا :

مفهوم التواصل من المفاهيم التي تحيل على دلالات عديدة، وذلك لاتصاله بمجالات متنوعة كالفلسفة، السياسة، اللغة، والتقنية ... هذه المجالات التي تتضافر لتضفي على موضوع التواصل رؤى جديدة وأبعادا تجعله ذا قيمة محورية، الشيء الذي جعل سمة

الاختلاف والتمايز تطغى على مختلف التعاريف التي قدمت لتحديد ماهيته، أخذا بعين الاعتبار وظيفته المعرفية أحيانا أو الوجدانية أحيانا أخرى وفي هذا الصدد يقول الدكتور طلعت منصور: "أن وظيفة الاتصال تتسع لتشمل آفاقا أبعد. فكثير من الباحثين يتناولون الاتصال كوظيفة للثقافة وكوظيفة للتعليم والتعلم وكوظيفة للجماعات الاجتماعية وكوظيفة للعلاقات بين المجتمعات، بل ويعتبرون الاتصال كوظيفة لنضج شخصية الفرد وغير ذلك من جوانب توظيف الاتصال"، وهناك تعاريف حاولت سبر غور هذا المفهوم انطلاقا من تفتيت بنائه الداخلي. وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بهذا المفهوم:

- يعرفه عالم الاجتماع الأمريكي "تشارلز كولي" (1864-1929) بأنه: "ذلك الميكانيزم الذي من خلاله توجد العلاقة الإنسانية وتنمو وتتطور الرموز العقلية، بواسطة وسائل نشر هذه الرموز عبر المكان واستمرارها عبر الزمان، وهي تتضمن تعبيرات الوجه والإيحاءات ونبرات الصوت والكلمات".
- كما يعرفه عالم الاجتماع "كاتز": "بأنه تبادل المعلومات ونقل المعاني، وبالتالي فهو محور التنظيمات ووجودها ."
- "أنه عملية يتم عن طريقها إيصال المعلومات أيا كان نوعها من أي عضو في الوحدة الإدارية إلى عضو أو أكثر "...

فالتواصل إذن هو عملية نقل للأفكار والتجارب، وتبادل المعارف بين الأفراد والجماعات، وهو مبني على الموافقة، أو المعارضة، أو الاختلاف.

المحور الثاني: تقنيات التواصل بالوسط السجني وعلاقتها بإعادة الإدماج.

2-1: الإصغاء (ثقافة الإنصات)

إن التواصل الجيد مع الآخرين يقتضي بالضرورة إدراك الاختلافات المحتملة معهم على مستوى الاتجاهات والقيم والمواقف والتفكير من أجل دخول عالمهم، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق حسن الإصغاء للآخرين، لأن الإصغاء الجيد هو سر التواصل الناجح بامتياز. والإنصات للمتحدث؛ الاستماع إليه بانتباه، وهو من فعل أنصت ينصت إنصاتا فهو منصت والمفعول منه منصت، وأَنْصَتَ لِكَلامِهِ باهْتِمامٍ بالِغٍ: اِسْتَمَعَ إِلَيْهِ وَأَحْسَنَ الاسْتِماعَ.

قال الله تعالى في كتابه العزيز: «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلّكم ترحمون»[7]، حيث قرن الخالق عز وجل الرحمة بالاستماع والإنصات الجيد لآي الذكر الحكيم، وقال الأوزاعي: «حسن الاستماع قوة للمتحدث» فيما يتوهم البعض أن الإنصات أو الاستماع للآخر نقطة ضعف، ولكن لو تمادى شخص ما في مدح آخر في هذا العصر لقال: «هو مستمع جيد.«

فالإنصات هو التركيز العميق فيما يقوله المتحدث، وسط خضوع تام لجميع الجوارح، بعيدا عن التصنع والتكلف[8]. فالمعرفة عادة ما تنتقل إلينا من خلال التواصل الفعال أو بالأحرى من خلال الإنصات الجيد، حيث "إن الاعتماد بالتبادل هو قيمة أعلى من الاعتماد على الذات[9]."

يتداخل مفهوم الإنصات في كثر من الأحيان مع مفهوم الاستماع، إلا أنهما مختلفان نوعا وكما، ذلك أن الاستماع قد يكون مصادفة أو من غير قصد، فقد تمر بأحد الشوارع فتسمع صوت عربة قطار مسرعة أو أحد يناديك مصادفة أو طفلا يبكي. والتركيز العميق ربما لا يتوافر هنا، فالاستماع إلى المذياع أثناء قيادة السيارة أو في مقهى هو ما نقصده بالاستماع، أما الإنصات فهو عزل كامل للمؤثرات المحيطة بنا، رغبة في التركيز على ما سيقوله المتحدث، للتفاعل الجدي معه. والإنصات كما يصفه الإمام في مختار الصحاح هو ((السكوت والاستماع تقول (أنصته) و (أنصت) وفي هذا قول الشاعر:

إذا قالت حذام فأنصتوها فإن القول ما قالت حذام[10]

2-1-1: أنواع الإنصات[11]:

يرى ستيفن آر كوفي في كتابه الشهر "العادات السبع للناس الأكثر فعالية" أن الإنصات ينقسم إلى أربعة أنواع رئيسية هي كالتالي :

- الإنصات السلبي: وهو تجاهل ما يقوله الشخص كلية وهو أسوأ الأنواع على الإطلاق.
- الإنصات المصطنع: وهو تصنيع الإنصات أو متابعة المتحدث، وذلك بترديد عبارات "نعم، ... نعم" مثلا لمحاولة إيهام المتحدث بجدية الإنصات.
- الإنصات الاختياري (الانتقائي): وهو سماع ما تريد سماعه فقط، وهذا النوع يتضح عند محاولة بعضنا الإنصات للأطفال الصغار.
- الإنصات الفعلي (الصادق): وهو باختصار الإنصات بنية جادة وصادقة للفهم من دون التفكير في الرد على الكلام المسموع، وهو الإنصات بقصد فهم الموضوع من منظار المتحدث وليس المنصت، وهو أهم أنواع الإنصات .
- إنصات الشرود الذهني: وهو شرود ذهن السامع عن الموضوع الرئيس إلى التركيز على كيفية نطق المتحدث ولهجته، والانصراف إلى التركيز على كيفية نطق مخارج الأصوات ونبرة صوته.

2-2: الإنصات كآلية لإعادة الإدماج:

يعتبر السجن من حيث بنائه وما يوفره من خدمات لفائدة ساكنته، نموذجا لمجتمع مصغر، وذلك بما يوفره من علائق إنسانية تتبلور من خلال التواصل اليومي صعودا ونزولا.

يقول "غوته" "المتكلم يزرع والمنصت يحصد، الكلام حاجة والإنصات فن"، ولما كان الإنصات فنا، كانت الضرورة ملحة إلى اعتماده كأسلوب راقي في تعامل الأشخاص مع بعضهم البعض. وبالنظر إلى السجناء بحكم تواجدهم داخل فضاء مغلق يفرض نوعا خاص من التواصل، شكل الإنصات أهم أسسه، فكان لزاما على الموظف باعتباره فاعل جوهري في عملية إعادة إدماج السجين ان يكون متواصلا جيدا، وبالتالي منصتا جيدا، وذلك وفق الشروط التالية:

أ-أن يكون الموظف على استعداد للتواصل:

- ترك الانشغالات الشخصية جانبا؛
- إثبات حس التسامح وتقبل الآخر؛
- عدم تحميل الكلمات معاني زيادة عن اللزوم؛
- التعامل بمرونة وبفكر متفتح؛
- عدم الانصياع الأعمى وراء كلمات الآخر، الشيء الذي يجعل أحد الأطراف يكون صورة ذهنية مغلوطة عن الطرف الآخر، فيأخذ الإنصات شكلا معينا أو يغيب نهائيا، وذلك بحسب الصورة المكونة؛
- عدم المقاطعة أو قبول تدخلات خارجية.

ب-أن ينتبه إلى ردود أفعاله التلقائية:

- اجتناب الإيماءات والحركات التي توحي بالتشاؤم، الاحتقار، الابتسامة المتعجرفة؛
- عدم القيام بحركات تنم عن عدم الصبر والتريث؛
- عدم الإفراط في الدفاع عن الآراء والمواقف الذاتية ورفض الاختلافات،
- اجتناب الأحكام والمواقف التقييمية.

ت-على الموظف والسجين ان يقبلا بالدخول في علاقة تواصلية مع بعضهما البعض:

تحمل نظرة الآخر: يجب على الطرفين تجاوز تلك النظرة التي تختزل المواقف التي يتبناها كل طرف، بحيث يجب على الموظف تجاوز نظرة الاتهام أو التحقير اتجاه السجين، وأن يقبل بالعلاقة التواصلية معه باعتباره إنسان دون النظر إلى ما اقترفه من أفعال إجرامية خارج السجن مما يتيح الفرصة للسجين ترتيب أوراقه من جديد للوقوف على غلطاته السابقة ومحاولة تقويمها. وفي المقابل

وجب على السجين التخلي عن تلك النظرة التي تختزل دور الموظف في كونه سجانا فقط بفعل امتلاكه للمفاتيح التي تمكنه من غلق وفتح الأبواب، بل عليه تجاوز هذه النظرة إلى اعتبار الموظف شريكا فعالا، وطوق نجاة نحو الإدماج عبر التشارك والتواصل البناء.

في بعض الأحيان تحمل النظرة عنفا معنويا يكون له بالغ الأثر على نفسية الطرف الآخر مما يحدث تشويشا في عملية الإنصات، فيتحول الإنصات والحالة هاته إلى مجرد انصياع نابع من الخوف، مما يؤثر بشكل من الأشكال على عملية التواصل برمتها، إذ "يمكن بالحركات والتعبيرات غير المنطوقة أن تقنع الآخرين بالاستمرار في الحديث أو بتغيير الموضوع، كما يمكنك التأثير عليهم بأن ينصتوا إليك عندما يأتي دورك في الحديث، وذلك بالطريقة التي تنصت أنت بها إليهم."[12] وهذا ولا شك يكسر حاجز الصد والمقاومة بين الطرفين ويتيح الفرصة للفهم المتبادل، وبالتالي تأسيس علاقة تواصلية .

ج-الإصغاء الفعال :

- التركيز وعدم الشرود؛
- اجتناب التعميم؛
- عدم المبالغة في الاختصار؛
- ربط الأفكار بسياقها ومرجعيتها لفك رموزها ومعانيها؛
- البحث عن تفسيرات للتناقضات وعدم رفضها باعتبارها خاطئة :
- الاستفادة من التعبيرات غير المنطوقة (حركات اليد، ملامح الوجه، النظرات، ...) واستخدامها لإنشاء معبر تواصلي نحو الطرف الآخر، ويتحدد وجه الاستفادة في قدرة أحد الأطراف التأثير في الطرف الآخر، وذلك بالاهتمام بالحديث والانصات له بشكل جيد مما يساهم في صنع أول حلقة في سلسلة الاتصال الإيجابي .

2-3: احترام فترات الصمت:

إن فترات الصمت ليست فارغة بالضرورة، حيث تكون أحيانا مليئة بالمعاني والدلالات، ففي الوقت الذي يعني فيه التزام الصمت الرضا والقبول، فهو يعني الغضب والحزن واللامبالاة والاستهزاء والتكبر في سياقات أخرى. فالتزام السجين الصمت في بعض المواقف لا يعني قبوله ورضوخه التام، وإنما يمكن لهذا الصمت عن يكون عزوفا مطلقا أو أسلوبا للرفض والاحتجاج، وعليه وجب على الموظف احتواء هذا الصمت وتفسيره تفسيرا صحيحا.

2-4: تحري الموضوعية:

نقصد بالموضوعية هنا تخلي الإنسان عن عواطفه، وانفعالاتِه، التي لا يقوم عليها دليلٌ نقلي أو عقلي تجاه مسألة من المسائل التي يَحتاج فيها إلى أخذ قرار، أو إصدار حكم؛ شريطةَ أن تكون القضية -موضع الطرح -مما تختلف فيه الأفهام، ويتقبل فيه النقاش، وهي على هذا "معيار أساسي من معايير البحث، يقوم على الصِّدق والعلم والأمانة، والبُعد عن الأهواء الشخصية.[13] إن القول بالموضوعية ليس هو التخلي عن الذاتية، بل على العكس من ذلك في فضاء كالسجين يجب أن تكون ذاتية الموظف حاضرة إلا أن حضورها يجب أن يتمثل في جانبه الإيجابي، وأن يكون نقده بناء، ولن يكون كذلك إلا إذا موقع نفسه في مكان الطرف الآخر، وأن يميز بعناية بين الوقائع والآراء.

2-5: تمكين الطرف الآخر من التعبير عن أفكاره بحرية:

أن تكون مستمعا جيدا، هو أن تترك مساحة أكبر للطرف الآخر للتعبير عن أفكاره وما يخالجه من مشاعر، وأن تمتلك من رحابة الصدر ما يمكنك من استيعاب أفكاره رغم تعارضها مع قناعاتك، فالسجن هو سلب للحرية وليس سلب للشخصية، بل على العكس إذا تمكن السجين من بناء شخصية مستقلة متزنة تتمكن من التعبير عن شعورها وخواجلها، إذ داك يمكن القول إننا

وضعنا قدمه على أول خطوة في طريق الإدماج، وفي السياق نفسه يتوجب على الموظف من خلال ممارسته اليومية وفي إطار علاقاته التواصلية مع السجناء أن:

- الاهتمام بما يقوله السجناء وخطاباتهم أكثر من أي شيء آخر وإشعارهم بأنهم محط عناية واهتمام؛
- عدم تأويل خطاباتهم تأويلا خاطئا؛
- تسجيل الأفكار والتلميحات الغامضة أو الفضفاضة وإعادة طرحها برفق وذكاء؛
- إعادة صياغة ما يريد الآخر قوله قصد التأكيد على المعاني المرجوة .

6-2: النظر سبيل من سبل التواصل:

إنك كلما أقمت اتصالا بصريًّا أفضلَ تركت انطباعاً إيجابياً أكبر عن نفسك، واستطعتَ بناء علاقة أفضل مع الشخص المقابل، وعليه فالنظر يلعب دورا هاما في تحقيق تواصل فعال، إلا انه في السجن قد ينصرف إلى مفهوم المراقبة إذ من خلاله يتمكن الموظف بتفسير الحركات وتفكيك المعاني والشفرات. فالنظر باعتباره آلية للمراقبة والرصد يمكن اعتباره في سياقات أخرى وسيلة من وسائل التواصل وآلية لإعادة الإدماج نتمكن من خلالها رصد مكامن الخلل في شخصية وسلوك السجين، وبالتالي تحديد خطة العلاج .

3-بناء الثقة:

تعتبر المراحل الأولى التي يمر بها السجين أثناء الاعتقال، مراحل عصيبة بالنظر إلى كونها أحداثا طارئة تترك انعكاسا سلبيا على المستوى النفسي للسجين، ومنذ اللحظات الأولى التي تطأ فيها قدما السجين أرض السجن، تبدأ رحلة المواكبة والتتبع تشمل كل ما هو نفسي واجتماعي واقتصادي، مع التركيز على أسباب الانحراف والجنوح، وبالتالي وضع خطة للعلاج وتهيئه للإدماج مرة ثانية في المجتمع.

يترك الاعتقال –كما سبق الذكر–أثرا نفسيا لدى السجين، ولعل أول ما يفقده هو ثقته بنفسه على اعتبار أنه لم يعد تلك الشخصية الحرة التي تملك زمام أمورها، وأن حياته أصبحت قيد الأوامر التي يتلقاها من القائمين على الشأن السجني، حيث أصبح مراقبا في حركاته وسكناته، وأضحت كل تصرفاته مجرد امتثال للأوامر، حيث يظل الرهان الحقيقي والحالة هاته هو إعادة بناء الذات وإرجاع الثقة إليها من جديد .

إن إكساب السجين الثقة أمر في غاية الأهمية وليس بالأمر اليسير، حيث يظل شرط تحقيق هذه الغاية مرهونا بتوفرها في النفس أولا، ففاقد الشيء لا يعطيه كما يقال، وعليه فإن عنصر الثقة ملازم لعنصر القدرة، فلا تكون قادرا على تأسيس علاقة تواصلية تأثيرية إن لم تمتلك الثقة في نفسك أولا، والتي تعتبر المعبر الأساس لخلق الثقة مع الآخر (السجين) لينخرط معك في عملية البوح.

كثيرة هي الأسباب التي تجعل السجين يفقد الثقة في نفسه، ولعل إقصاءه من محيطه الاجتماعي عبر سلب حريته يعد العامل الأكبر في فقده الثقة في نفسه والآخرين، وبالتالي فإن العلاقة التي يربطها داخل الوسط السجني تكون مشوبة بالتوتر والعنف، مما يجعل شخصيته تتميز بالتشظي، وأفكاره بالتشتت، فهو لا يعرف ما يريد في وسط كل ما فيه يوحي بالغربة والوحشة، وهنا يأتي دور الإنصات كدعامة أساسية لبناء الثقة، هدفها خلق سكينة نفسية يتمكن من خلالها السجين من البوح دون الشعور بالقيود أو الخجل، مما يمكن الطرف الآخر من تسليط الضوء على المناطق المظلمة في نفسيته، وبالتالي محاصرة أو التنبؤ بأي انفلات أو انحراف في السلوك قد يحدث مستقبلا.

أثناء فترة الاعتقال يدخل السجين في شبكة علائقية تختلف باختلاف الحاجة والغاية من هذه العلاقة، فعلاقة السجين مع زملائه السجناء تختلف كليا عن علاقته بالموظفين، كما تختلف أيضا عن علاقته بالمسؤولين، إلا أنه نادرا ما ينتج بداخله علاقات موجبة، وذلك بحكم تجربته القاسية التي ربما عاشها خارج الأسوار وجعلته يفقد الثقة في الناس والمجتمع والأكثر من ذلك يفقد الثقة حتى في نفسه، وهو في ظل الوضع الجديد الذي يفرض عليه نوعا من الحصار، يبحث عن الأمان المفقود، وفي اللحظة التي يجد فيها

من ينصت له فإنه يجدد العهد بنفسه أولا وينطلق بعد ذلك ليحسن علاقته مع المحيطين به، وبذلك فنحن نعبد له الطريق نحو تحسين علاقته مع المجتمع.

لا شك أن تجربة السجن هي تجربة مريرة تترك أثرها في نفس السجين ويكون لها بالغ الأثر على شخصيته، وفي هذا الصدد يقول "كريستيان جاريت" "إن الحياة خلف القضبان، إذا طالت مدتها وزادت قسوتها، قد تؤدي إلى تغيير شخصية السجناء على نحو تعيق إعادة إدماجهم في المجتمع بعد إطلاق سراحهم".

إن الحديث عن الإنصات الجيد للسجين، وإعادة بناء الثقة في نفسه من جديد، وفي محيطه، باعتبارهما أساس ومنطلق عملية الإصلاح وإعادة الإدماج، يظل جيدا في الحالة التي يستجيب فيها السجين لهذين المعطين، وهو ما يجرنا إلى التساؤل: هل بالإنصات وإعادة بناء الثقة وحدهما نستطيع إعادة صياغة شخصية السجين، وبالتالي إحداث تلك الطفرة النوعية التي ستنتج شخصا آخر له القدرة على التعلم من أخطاء الماضي والانصهار من جديد في المجتمع؟

إن الجواب عن هذا السؤال يقتضي بطبيعته الخوض في تلك الشبكة العلائقية التي سيضطر السجين إلى نسج خيوطها مرغما، بفعل تواجده داخل فضاء جديد كليا قد فرض عليه بغض النظر عن فعله الجرمي، وإن كان حقا مذنبا أو العكس. فاختيار أطراف التواصل في هذا النوع من العلاقات لا يكون اختيارا بقدر ما يكون ملزما، فوجود السجين في فضاء مغلق مع أشخاص يتسمون بنفس الخصائص، يفرض عليه نوعا خاصا من التواصل يبدو في ظاهره أنه اختيار، ولكنه في حقيقة الأمر أمرا مفروضا، لأن فعل الإغلاق يمارس ضغوطه، فيوجه الوافد الجديد (السجين) نحو تواصل قد يفضي إلى علاقة جادة، وقد يفضي إلى عراك أو قد يفضي إلى شيء ثالث تفرضه الغاية الحقيقية من هذا التواصل .

تحدد حاجة السجين إلى التواصل ارتباطا بحاجاته، فالعلاقات التواصلية التي يبنيها السجين داخل هذا الفضاء المغلق، إنما تنطلق من نفس النقطة لتعود إليها، فالتواصل هنا يأخذ شكل الدائرة، ويمكن القول أنه تواصل مغلق، وكأنه يأخذ صفة الانغلاق من الفضاء نفسه، وذلك في اعتباري لأسباب ترتبط بنوع الخطاب وأطرافه، ويمكن تحديد هذا التصور ضمن الخطاطة التالية:

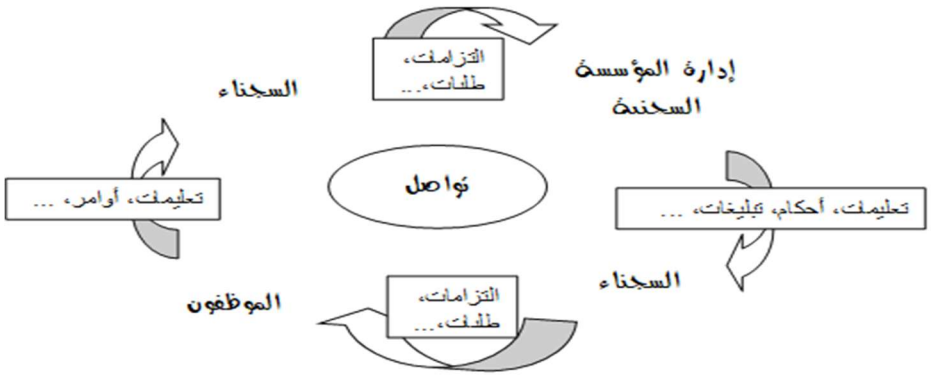

نلاحظ أن الشكل الدائري المغلق الذي يتخذه التواصل داخل الوسط السجني إنما تتحكم فيه طبيعة السجن نفسه، على اعتبار أنه مؤسسة أمنية، فهذه الأركان الأربعة التي تشكل محور عملية التواصل هي أساس عملية التواصل اليومية، دون اعتبار التواصل مع فعاليات المجتمع المدني والهيئات القضائية والقنصلية، والجمعيات والتي يظل التواصل معها بشكل ورقي في أغلب الحالات، أو تواصل مباشر أثناء الزيارات التفقدية والتي يمكن اعتبارها في رأيي المتواضع غير كافية بالنظر إلى عدد الزيارات التي تجرى خلال السنة، فالتواصل الحقيقي هو ذلك التواصل المستمر والمباشر، الذي يفضي إلى بناء علاقات إنسانية، بفضل التقارب الوجداني الذي يتأسس

بين السجين والموظف باعتباره تواصل حي يولد أول يوم يلج فيه السجين المؤسسة السجنية، وما يترتب عن تلك العلاقة من ردود أفعال خلال فترة الاعتقال سواء كانت بالسلب أو الإيجاب.

وعليه يمكن القول أن عامل التأثير والتأثر الذي يتجسد على شكل أفعال وردود أفعال من خلال العلائق التواصلية التي تربط السجين بالمحيطين الداخلي والخارجي يكون لها انعكاسا إيجابيا على نفسية السجين، وذلك ما لاحظناه على أرض الواقع من خلال ممارستي المهنية لمدة تفوق العشرين سنة بقطاع السجون، فالشخص في وضعية الاعتقال يكون في أمس الحاجة إلى التواصل، ليتمكن من فهم المحيط الجديد أولا، ثم القدرة على التعايش مع أشخاص تختلف طبائعهم ولغتهم وطريقة تفكيرهم وأسلوب تواصلهم.

الهوامش:

[1] مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة القضائية يوم 29 يناير 2003.

[2] تقرير الأنشطة الصادر عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لسنة 2023.

[3] ذ أحمد بن عجيبة نائب الوكيل العام للملك لدى استئنافية مكناس، بحث حول "أضواء حول مؤسسة السجون في المغرب"، ص: 02

[4] مصطفى شريك، نظام السجون في الجزائر–نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء–دراسة ميدانية على بعض خريجي السجون، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار– عنابة–الجزائر–2011/2010 ص: 31.

[5] محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2004، ص: 543.

[6] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2002، ص89.

[7] سورة الأعراف، الآية: 204

[8] محمد النغيمش، أنصت يحبك الناس، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، 2005، ص: 20.

[9] ستيفن أر كوفي، العادات السبع للناس الأكثر فعالية، منشورات مكتبة جرير، ص:19

[10] بيت للشاعر لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل (زوج حذام)

[11] محمد النغيمش، أنصت يحبك الناس، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، 2005، ص: 21.

[12] مادلين بيرلي آلين، أنطوانيت د.لوشا، الإنصات ...فهم ما وراء الكلمات، إشراف علمي وتقديم عبد الرحمان توفيق، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص: 201

[13] الموضوعية: استبدال مصطلح، وإصلاح مفهوم، د/ بليل عبد الكريم، موقع الألوكة الثقافية (https://www.alukah.net/culture/0/8496/)، تاريخ النشر: 2009/11/22، تاريخ التصفح: 2023/07/13.